



ملخص المذكرة حول التوزيع الجهوي للاستثمار العمومي المرافق لقانون المالية برسم سنة 2017

ركزت المذكرة حول التوزيع الجهوي للاستثمار العمومي في **جزئها الأول** على الجهود الذي قامت به الدولة للرفع من مستوى الاستثمار العمومي، مع تحليل توزيعه الجهوي في إطار تامين المنجزات وتجاوز الخصائص الذي تعرفه بعض الجهات، وكذا التركيز على توضيح آثاره الاقتصادية والاجتماعية. هذا ويتطرق **الجزء الثاني** لآفاق تحسين مردودية الاستثمار العمومي على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، في ظل تفعيل الجهوية المتقدمة واعتماد نهج جديد في التدبير يقوم على أساس فعالية ونجاعة الأداء. وفي الأخير تقدم هذه المذكرة لمحة عامة عن المشاريع الاستثمارية العمومية المبرمجة على المستوى الجهوي برسم السنة المالية 2017.

لقد بدل المغرب في السنوات الأخيرة مجهودا جبارا للرفع من قيمة الاعتمادات المالية المخصصة لميزانية الاستثمار. ترجم هذا المجهود من خلال إطلاق مجموعة من المشاريع الهيكلية الهادفة إلى تشجيع انبثاق أقطاب جهوية تنافسية وتقوية الأوراش الكبرى للبنية التحتية وتعزيز الربط بين الجهات (الطرق والطرق السيارة والموانئ والسكك الحديدية والمطارات) وتطوير أقطاب حضرية مندمجة، بالإضافة إلى محاربة الفقر والهشاشة وتقليص العجز الذي يعاني منه العالم القروي والمناطق النائية على مستوى البنية التحتية.

في نفس الإطار شكل المجهود الاستثماري للدولة رافعة لاستقطاب الاستثمارات الخاصة بمختلف الجهات، خاصة فيما يتعلق بقطاعي الفلاحة والصناعة. كما تضاعفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بعشر مرات بين سنتي 2008 و2014، وتم استقطاب استثمارات كبرى كرونو وبوجو وبومباردي، كان لها الوقع الايجابي على تحسين مستوى الصادرات وخلق فرص الشغل.

من جهة أخرى، مكن المجهود الاستثماري العمومي من إطلاق دينامية لاستدراك الخصائص بالنسبة للجهات التي تساهم بشكل أقل في الناتج الداخلي الخام وتحسين ولوجها إلى الحقوق الأساسية. وسيتم تعزيز هذه الدينامية من خلال تفعيل الجهوية المتقدمة واعتماد النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية باعتباره قاطرة لتنمية الجهات الأخرى.

هكذا وتفعيلا للتوجيهات الملكية السامية في هذا الاتجاه، تم إطلاق البرنامج التنموي الطموح لفائدة الأقاليم الجنوبية الذي سيمكن من المساهمة في مضاعفة الناتج الإجمالي المحلي وخلق 120.000 منصب

شغل، وذلك من خلال محفظة مشاريع تضم أكثر من 200 مشروع وبغلاف مالي يصل إلى 77 مليار درهم. وهي مشاريع ستمكن الأقاليم الجنوبية من لعب دورها كاملا كمعبر جهوي ومحور اقتصادي إفريقي وصلة وصل مع أوروبا، عبر إحداث أقطاب تنافسية قادرة على خلق دينامية جديدة وتعزيز التنمية المندمجة وتشجيع البعد الثقافي، مع تبني مبادئ الحكامة المسؤولة في إطار الجهوية المتقدمة.

وأخيرا تجدر الإشارة إلى أنه وبغية تعزيز الوقع الاقتصادي والاجتماعي للاستثمارات العمومية سيتم اعتماد مقاربة جديدة في تدبيرها تضمن الجودة، وتقوم على تخصيص الموارد العمومية لفائدة المشاريع ذات مردودية أفضل على المستوى الاجتماعي والاقتصادي. وذلك من خلال تبني معايير موحدة لاختيار المشاريع المقترحة وتتبع تنفيذها وتقييم وقعها. وتتعلق هذه المعايير أساسا بـ :

◀ ضرورة توفر المشاريع الاستثمارية المزمع إنجازها على دراسات قبلية، تحدد بصفة علمية ومدروسة المرودية الاقتصادية والاجتماعية والتكلفة وكذا مدة الإنجاز ووسائل التمويل؛
◀ مدى توافق المشاريع الاستثمارية المقترحة مع الاستراتيجيات المعتمدة وتوفر أدوات وهياكل تتبع الإنجازات وتقييم الوقع على المعيش اليومي للمواطنين.

في نفس السياق، سيتم إحداث بنك مندمج للمشاريع الاستثمارية، يتضمن معلومات حول مصادر تمويلها المتعدد السنوات وتوزيعها الجهوي وكذا وقعها الاقتصادي والاجتماعي من خلال مؤشرات مرقمة للتتبع.